الأنباء
الاحد 18 مايو 2014

26٪ للهيئة العامة للاستثمار و25٪ لمؤسسة التأمينات الاجتماعية و49٪ تطرح للاكتتاب العام

5 نواب يقترحون إنشاء شركة مساهمة تتولى استقدام وتشغيل العمالة المنزلية

كامل العوضي

فيصل الكندري

محمد الجبري

ويعقوب الصانع

قدم النواب كامل العوضي ومحمد طنا وفيصل الكندري ومحمد الجبري ويعقوب الصانع اقتراحا بقانون في شأن انشاء شركات مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية، طالبين اعطاءه صفة الاستعجال، وجاء كالتالي:

مادة أولى

تقوم الحكومة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون بانشاء شركة مساهمة مقفلة أو أكثر، وتتولى استقدام وتشغيل العمالة المنزلية بالبلاد. وتخصص اسهم كل منها على النحو التالي:

- 26٪ (ستة وعشرون بالمائة) الهيئة العامة للاستثمار.
- 25٪ (خمسة وعشرون بالمائة) مؤسسة التأمينات الاجتماعية.
- 49٪ (تسعة وأربعون بالمائة) تطرح للاكتتاب العام وتكون الأولوية للشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، والشركات والمؤسسات الأخرى العاملة عند صدور القانون في استقدام العمالة المنزلية والرعاية الأسرية، وفي حالة عدم استكمال رأسمال المعلن يعاد الطرح للاكتتاب العام للمواطنين بذات الشروط المعلن عنها للمساهمين.

مادة ثانية

يكون لكل شركة وفقا لهذا القانون مركز رئيسي بمدينة الكويت ويجوز لها انشاء فرع أو أكثر في المحافظات الأخرى.

مادة ثالثة

تلتزم الشركة وفقا للتنظيم الذي يحدد باللائحة التنفيذية بالوفاء بالمستحقات المالية والدورية للعمالة المستقدمة، وتنظيم أسس ظروف العمل للفئات العاملة بخدمات المنازل والرعاية الأسرية بأنواعها وعلى نحو خاص ضمان الوفاء بالأجر العادل والخدمات الصحية والعلاج الطبي وفق صيغ عقود محددة لعمل كل فئة.

مادة رابعة

يكون لكل شركة مجلس ادارة، يشكل من رئيس وسبعة أعضاء من بين المساهمين بناء على ترشيح الجمعية العمومية للشركاء وعضوية ممثلين عن الجهات الآتية:

- ممثلان عن وزارة الداخلية.
- ممثلان عن وزارة الصحة.
- ممثلان عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- ثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص من بين مساهمي الشركة.

يرشح كل منهم الوزير المختص.

وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون كيفية توزيعهم ومدة المجلس ونظام العمل به ومواعيد اجتماعاته واصدار قراراته. ومكافآت أعضائه واللجان المنبثقة عنه.

مادة خامسة

تلتزم الشركة بالآتي:

1 ـ تأهيل العمالة وتدريبها في مراكز متخصصة قبل دخولها البلاد.

2 ـ انشاء مراكز استقبال واقامة للعمالة المستقدمة بمعرفتها في حالتي الوصول والمغادرة. مع عدم تحملهم الشخصي لأي نفقات أو تكاليف مقابل الاستقدام او المغادرة.

3 ـ تزويد المراكز المشار اليها بوسائل المعيشة والاقامة الانسانية الملائمة ووسائل الاتصال والاشراف.

4 ـ استخدام الوسائل الحديثة. بما في ذلك البرمجيات ونظم وأجهزة حفظ المعلومات وسائر البيانات الشخصية عن العمالة التي يتم استقدامها بمعرفة الشركة وطرق تحديد الهوية لكل منهم.

5 ـ وضع نظام لتأمين حقوق العمالة عند توقف او تعسف اصحاب العمل لهم في الوفاء بهذه الحقوق، والتي يجب تسديدها اليهم دوريا في مواعيد ثابتة وبالقيمة المدرجة في عقود عملهم، وفق النظم والقوانين المعمول بها في هذا الخصوص.

مادة سادسة

يقتصر نشاط أي من هذه الشركات على توفير العمالة اللازمة بأنواعها الموضحة بالمادة الأولى من هذا القانون وتحدد اللائحة التنفيذية أنواع وأنماط الخدمات التي تستقدم اليها هذه العمالة المنزلية بما فيها خدمات الرعاية المنزلية والأسرية.

مادة سابعة

تسري على هذه الشركات أحكام القانون رقم 25 لسنة 2012 باصدار قانون الشركات في كل ما لم يرد به نص في هذا القانون.

مادة ثامنة

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير المالية بناء على عرض الوزير المختص، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بشأن انشاء شركات مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية كالتالية: عني الدستور الكويتي بالمحافظة على الحقوق وتأكيد الوفاء بها وفقا لطبيعة العمل الذي يسند الى الفرد القيام به، واستنادا لذلك تضمنت القوانين المختلفة قواعد واجراءات اصدار تراخيص مكاتب استقدام العمالة من الدول المختلفة للعمل في خدمات المنازل بأنواعها اضافه الى الخدمات الأسرية لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.

وكأثر مباشر لما شهدته الساحة المحلية خلال الفترة الماضية من اساءة البعض استخدام التراخيص المقررة لاستقدام وتشغيل هذه العمالة، كما تبين عدم الوفاء لبعضهم بالحقوق أو معاملتهم على غير نحو صحيح مما يتوجب مراعاتهم. الأمر الذي كان مجالا للاساءة غير المبررة لموقف الكويت في مجال حقوق الانسان والحفاظ على حقوق هذه الفئة، وتوالت التقارير الدورية لمنظمات حقوق الانسان الاشارة اليه وعدت معاملتهم في بعض الأحيان غير متوافقة مع المبادئ العامة لهذه الحقوق.

لذلك، كان من الملائم المبادرة الى تقنين وتحديد أوضاع استقدام هذه العمالة وحصرها في شركات متخصصة تتقيد بالقواعد والضوابط الانسانية في تعاقداتها لاستقدام هذه العمالة، مع مراعاة ظروف التشغيل والحفاظ على استحقاقاتهم للأجر الملائم لطبيعة العمل الذي جرى استقدامهم للعمل به.

لذا، فقد جاء الاقتراح بقانون بالتزام الدولة خلال سنة من العمل به بانشاء شركة مساهمة مقفلة أو أكثر يكون غرضها الأساسي استقدام وتشغيل العمالة المنزلية ومن في حكمهم، وعلى ان يشكل مجلس ادارتها من الجهات ذات العلاقة والاهتمام بشؤون العمالة المنزلية ونظم العمل بهذه الشركات والالتزامات المسند اليها القيام بها وتؤكد جميعها المعاملة الانسانية والتدريب المناسب مع مراعاة العادات والتقاليد المرعية بالبلاد.

كما عنى القانون على اقامة أماكن لإيواء العمالة في حالتي الاستقدام والاعادة الى البلاد المستقدمين منها عند انتهاء أو انهاء عقود عملهم واسند الى اللائحة التنفيذية بيان التفاصيل والاجراءات وسائر الشروط اللازمة لوضع أحكام القانون موضوع التطبيق.

بدءا من المرحلة الابتدائية حتى الثانوية
طنا يقترح قبول أبناء البدون في المدارس الحكومية بجميع المراحل التعليمية

محمد طنا

قدم النائب محمد طنا اقتراحا بقانون في شأن السماح للطلبة من فئة المقيمين بصورة غير قانونية بالدراسة في المدارس الحكومية، وجاء الاقتراح كالتالي:

مادة 1: يسمح للطلبة من فئة المقيمين بصورة غير قانونية، بالدراسة في المدارس الحكومية بكافة المراحل التعليمية بدءا من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن السماح للطلبة من فئة المقيمين بصورة غير قانونية بالدراسة في المدارس الحكومية كما يلي: لما كانت الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع في دستورنا، فإنها حثت على العدل ومعاملة الإنسان بكرامة بغض النظر عن لونه او عرقه أو جنسه، وجاء في الدستور ان الناس متساوون في الحقوق والكرامة الإنسانية، ولم يفرق بين الكويتي وغيره فمن هنا أتقدم بالاقتراح للسماح لأبناء المقيمين بصورة غير قانونية بالدراسة في المدارس الحكومية، نظرا للكلفة العالية التي تتحملها الوزارة لتعليمهم، وكذلك سوء المخرجات التعليمية في بعض المدارس الخاصة، لذا تقدمت بهذا الاقتراح بقانون.

الغانم هنأ نظراءه في جمهورية باراغواي ومملكة النرويج بالأعياد الوطنية

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية باراغواي «خوان باتولومي راميرز»، ورئيس مجلس الشيوخ «خوليو فيلازكويز»، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادها.

تحت شعار الاستقرار السياسي والتنمية
حمد بودي يخوض «التكميلية» مرشحاً عن الدائرة الثانية

حمد بودي

أعلن رئيس الجمعية الجغرافية الكويتية حمد بودي خوضه الانتخابات التكميلية لانتخابات مجلس الأمة كمرشح عن الدائرة الانتخابية الثانية، وذلك تحت شعار الاستقرار السياسي والتنمية.

وحول أبرز ما يتضمنه برنامجه الانتخابي قال بودي: برنامجي الانتخابي يرتبط بشكل وثيق بالشعار الذي اخترته والمتعلق بوضع الخطط والبرامج والأفكار التي تعزز من الاستقرار السياسي وتقلل من الفجوة القائمة بين السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة والتشريعية المتمثلة في البرلمان، حيث سيساهم التقارب بين السلطتين في ايجاد حلول ناجحة لجميع القضايا والملفات الشائكة بقطاعات الدولة المختلفة الصحية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية وغيرها، وهو ما سيسرع من العمل والتنفيذ في منظومة اتخاذ القرار، لتنطلق قاطرة التنمية نحو الأمام وننهض بالكويت التي كانت فيما مضى منارة لكل دول الخليج بريادتها ومبادراتها البناءة.

وأكد بودي على ضرورة سعي السلطتين «الحكومة والمجلس» نحو وضع جدول زمني ترتب فيه القضايا بحسب أهميتها ويسعى من خلاله الطرفين الى اعلاء مصلحة الكويت وتحقيق الرخاء للمواطن، مشيرا الى أن عنصر السرعة مهم جدا في تحقيق التنمية والنهضة لأي دولة، بينما يؤدي التباطؤ في اتخاذ القرار والتلكؤ بسبب المشاحنات والخلافات غير المبررة الى تفاقم المشكلة ووصولها الى درجات يصعب معها ايجاد الحلول، وهو ما سيزيد من معاناة المواطن ويفقد ثقته في من اختارهم لكي يمثلوه تحت قبة البرلمان.

العازمي: 16,7 مليار دينار صرفت على مشروعات التنمية الوهمية

حمدان العازمي

أكد النائب حمدان العازمي أن حكومات رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك المتعاقبة فشلت فشلا ذريعا في التعامل مع خطة التنمية أو تحقيق ولو جزء بسيط من أهدافها المعلنة، مستنكرا عدم تمكن المبارك وحكوماته، رغم غياب مجلس الأمة لفترة طويلة وتعاونه لفترات أطول، في تحقيق ولو إنجاز واحد يحسب لها خلال السنوات السابقة على جميع المستويات سواء التعليمية او الصحية او السكنية أو حتى في تحسين البيئة الكويتية التشريعية والتنفيذية لإقامة المشروعات الموجودة في الخطة.

وأوضح العازمي في تصريح صحافي أن ممارسات حكومة المبارك الأخيرة في التعامل مع مجلس الأمة تستوجب فتح جميع الملفات، وإظهار الحقائق كاملة امام الشعب ليعرف حقيقة من يمثله ومن يمثل عليه، مشددا على ضرورة وضع الامور في نصابها الصحيح حتى لا تضيع حقوق الشعب خاصة مع استمرار الحكومة في طريقها نحو تقليص الدعم المقدم له وسط صمت نيابي غير منطقي.

وقال العازمي إن السنوات السابقة من السنوات العجاف على الكويت، حيث لم نتقدم في أي مجال من المجالات التي تخدم المواطن، ولم تقم الحكومة بما هو مطلوب منها في تنويع مصادر الدخل، وترمي الآن باللائمة على المواطنين والمقيمين لوقف دعم السلع الأساسية في البلاد، مشيرا إلى أن الحكومة قامت بصرف 16,7 مليار دينار من إجمالي المبلغ المرصود لتحقيق الخطة والبالغ 30,8 مليار دينار خلال السنوات الأربع الفائتة على خطة التنمية، متسائلا: كيف تم صرف هذا المبلغ الضخم دون أن نرى مستشفى جديدا أو جامعة أو حتى مبنى إداريا؟ وأين ذهبت هذه الأموال الضخمة دون أن يتحقق إنجاز يذكر؟

وكشف أن السبب في فشل الخطة وضياع اموال الدولة هو ممارسات السلطة وحلفائها من المتنفذين وأصحاب رؤوس الاموال، الذين يستأثرون بأموال الدولة على مرأى ومسمع المواطن، مشيرا إلى أن هذه الممارسات والتنفيعات وتوزيع الثروة على غير المستحقين جعل الكويت لقمة سائغة لمراكز الفساد والانتفاع، واضاع حق المواطن صاحب الحق الأصيل في هذه الأموال، كما أضاع أي جهد مخلص حاول تحقيق أي تقدم أو إنجاز يخدم الكويت ويحقق تنميتها المنشودة.

ولفت إلى أن جميع الدراسات سواء من داخل او خارج الكويت أكدت بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة فشلت في تحقيق اهم اهداف خطة التنمية، وعلى رأسها تنويع مصادر الدخل، وإنجاز مشروعات كبرى تحقق نقلة سياحية للبلاد، واصلاح التركيبة السكانية عبر زيادة نسبة المواطنين الى اجمالي السكان، والفشل في اصلاح تركيبة قوة العمل عبر زيادة نسبة العمالة الكويتية الى اجمالي العمالة، والفشل في تقليل الحاجة لتوظيف المواطنين في الدولة عبر زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص.

وأكد أن الحكومة تعمل وبموافقة بعض النواب على تهميش الدور الرقابي للمجلس أو حتى محوه بشكل كامل، حتى يصبح المجلس شاهد زور على جميع إجراءاتها، ويسكت على فشلها في جميع المجالات، وذلك إما عبر دفع اموال إلى البعض كما جاء في اعترافات أحد النواب، او تهديد البعض بحل المجلس حتى يبقى متمسكا بهذا الكرسي الذي يعلم أنه لن يعود إليه في حال تمت انتخابات جديدة، مبينا أن هذا الأمر مرفوض قطعيا وأن الممارسات الحكومية سيتم فضحها بكل الوسائل المتاحة تحت قبة عبدالله السالم.

«اتجاهات» يرصد الأنشطة البرلمانية لنواب الأمة خلال الأسبوع الثاني من شهر مايو

أصدر المرصد البرلماني التابع لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث تقريره الخاص بالأنشطة البرلمانية خلال فترات زمنية متصلة، وتناول فيه جميع التفاعلات النيابية داخل وخارج قبة عبدالله السالم في الاسبوع الثاني من مايو الجاري، وتوصل لعدة مؤشرات ابرزها تقديم النواب لـ 25 سؤالا و9 مقترحات بقانون و7 رغبات نيابية، كما رصد التقرير 5 تهديدات بالاستجواب ضد 5 وزراء.

الاهتمامات

رصد مؤشر «اتجاهات» تنوعا في طرح القضايا من أعضاء المجلس خلال الأسبوع، وللأسبوع الثاني على التوالي تصدرت مواقف النواب من استقالات زملائهم المشهد حيث ناقش الأعضاء مستقبل الاستقالة على المقدمين من جانب وعلى مستقبل عمل المجلس من جانب آخر، كما تطرقت نقاشات النواب إلى عدد من القضايا الأخرى يبرزها التقرير في الآتي:

استقالات النواب

شغلت الاستقالة التي تقدم بها 5 نواب من المجلس اهتمامات الكثير من النواب والتي ظهرت في طرح (20) نائب للقضية بين مطالبة بتأجيل البت فيها وبين مناشدة للزملاء بالعدول عن استقالتهم ورأى آخر يعتبر الاستقالة أمرا طبيعيا لا يشكل تأثيرا على مسار عمل المجلس، فمن جانبه قال النائب الدكتور عبدالحميد دشتي ان استقالة النواب ما هي الا «زوبعة في فنجان» معتبرا أن النواب المستقيلين برهنوا بموقفهم على انتمائهم إلى معسكر الاغلبية المبطلة. بينما طالب النائب خلف دميثير باعادة المحاولة لثني النواب عن الاستقالات عبر لجنة من 3 نواب ووزير وننتظر الخميس موعدا للحسم. ورأى النائب فيصل الشايع أن الاصلاح لا يكون بتقديم الاستقالات. واعتقد النائب خليل عبدالله تابع أن الاستقالة قد تكون غير مؤثرة في الايام القادمة.

حقوق المرأة..

حصدت القضايا الخاصة بحقوق المرأة حيزا كبيرا من اهتمامات بعض أعضاء المجلس والذي انعكس في تقديم (10) نواب بطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة كل ما يتعلق بحقوق المرأة وهو ما أعلنه النواب عبدالله التميمي وخليل الصالح وسلطان اللغيصم وصالح عاشور وعبدالله الطريجي وطلال الجلال وفيصل الكندري وعادل الخرافي وعسكر العنزي وعبدالحميد دشتي من خلال طلب لمجلس الأمة لعقد جلسة خاصة لمناقشة قضايا المرأة الكويتية، وتعزيز حقوق في السكن وتولي بعض المناصب وحق تسوية أوضاع أبناء المواطنة المتزوجة من غير المواطن في التجنيس والتوظيف والإقامة.

ويوضح اتجاهات أن الخطوة التي اتجه نحوها مكتب المجلس بالدعوة إلى استطلاع راي عام لأعضاء المجلس بتفعيل منظومة حماية المستهلك لحماية المواطنين، حيث أكد النائب صالح عاشور ان السبب الكامن وراء الغلاء الذي ضرب الإيجارات خلال العمل، سببه عدم وجود قانون واضح لقانون الايجارات، واتفق معه النائب عسكر العنزي «نحن مع المستأجرين ولن نتردد في تشريع أي قانون يحميهم من جشع بعض التجار الذين رفعوا الأسعار وحولوا المناطق السكنية إلى استثمارية من خلال شراء العقارات» مطالبا بتفعيل القوانين الخاصة بحماية المستهلك وضبط أسعار السلع والخدمات.

وفي الشأن الصحي ثمن مراقب مجلس الامة النائب سعود الحريجي سرعة تجاوب وزارة الصحة مع تصريحه الذي دعا فيه الى تكثيف الإجراءات الوقائية داخل البلاد وفي المنافذ الحدودية لمواجهة خطر مرض كورونا. فيما تطرق النائب خليل الصالح إلى أهمية معالجة القصور الوارد في قانون التأمين الصحي عبر اقتراح جديد.

الأسئلة النيابية

وأشار اتجاهات الى زيادة طفيفة في أسئلة النواب خلال الاسبوع الماضي حيث بلغت 25 سؤالا، تناولت 11 قصية، وانصب اهتمامها الاكبر على شؤون العمال والموظفين بواقع 6 أسئلة أهمها (الموظفون الكويتيون والوافدون وشهاداتهم العلمية ـ التعيينات في هيئة التدريس من الكويتيين وغير الكويتيين بجامعة الكويت ـ احالة احد القياديين الى التقاعد) وفي الترتيب الثاني جاءت قضايا الاسكان بـ4 أسئلة ابرزها (اسباب توقف صرف بدل ايجار للكويتيات المتزوجات من غير مواطنين ـ دعم مواد البناء الذي اقره مجلس الامة) تلتها الفساد والاقتصاد بـ3 اسئلة لكل منها، وحصلت قضايا الامن والتعليم على سؤالين لكل منها، في حين حصلت بقية القضايا على سؤال واحد وهي (الاتصالات ـ الشؤون الادارية ـ التجنيس ـ الصحة ـ الطرق).

واوضح التقرير ان إجمالي النواب المقدمين للأسئلة بلغ 12 نائبا.

الرغبات

أكد «اتجاهات» ان الرغبات النيابية قد بلغت 7 رغبات، قدمها ستة نواب.

أما على صعيد قضايا الرغبات فقد أوضح «اتجاهات» أن القضايا الاقتصادية، جاءت في الترتيب الاول بواقع رغبتين، عن (انشاء هيئة عامة ملحقة بمجلس الوزراء للطاقة البديلة، وإنشاء هيئة عامة للسياحة). وفي الترتيب الثاني جاءت خمس قضايا هي (الرعاية الاجتماعية، الإعلام، التنظيم الإداري، التعليم، الخدمات العامة)، بواقع مقترح واحد لكل قضية.

المقترحات بقانون

اكد اتجاهات ان النواب قدموا 9 مقترحات خلال الاسبوع الماضي، تنوعت بين خمسة قضايا، يلاحظ تساوي هذه القضايا في اهتمام النواب، فقد حصلت القضايا (التعليمية ـ الامنية ـ الرعاية السكانية ـ الاقتصادية) على مقترحين لكل منها، ابرزهم حول (لتعديل بعض أحكام المادتين (8، 9) من القانون رقم 4 لسنة 2012 في شأن جامعة جابر الأحمد ـ تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم 17 لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب ـ تعديل الفقرة الرابعة من المادة 14 من القانون رقم 47 لسنة 1993م للرعاية السكنية)، ونال ملف الاصلاح الاداري مقترحا واحدا حول تعديل قانون تنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والانظمة المشابهة.

التهديدات بالاستجواب

رصد اتجاهات 5 تهديدات للحكومة من خلال 4 نواب.